

Distr.: General
23 January 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من جماعة الضغط النسائية الأوروبية، وهي منظمة غير حكومية
تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *



بيان

جماعة الضغط النسائية الأوروبية منظمة غير حكومية قائمة على أساس العضوية تضم أكثر من ٤٠٠٠ منظمة نسائية في أوروبا تعمل معا على تعزيز المساواة بين المرأة والرجل وعلى كفالة مراعاة المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة في جميع سياسات الاتحاد الأوروبي.

من أجل نهج متكامل لتحقيق المساواة بين الجنسين في صنع القرار

١ - لا يمكن معالجة النقص في تمثيل المرأة في عملية صنع القرار إلا من خلال اتباع نهج متكامل؛ والتدابير الجزئية/القطاعية غير كافية. لذا يتعين النظر وإحداث تحولات في مجمل نمط العلاقات والهياكل الاجتماعية.

٢ - لقد قدمت الأمم المتحدة ودولها الأعضاء تعهدات قوية فيما يتصل بتعزيز دور المرأة في صنع القرار. فالمادتان ٧ و ٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تلزم جميع الدول الأطراف باتخاذ "جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة". وتنص المادة ٤ منها على أن "اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة لا يعتبر تمييزاً". كما يتضمن منهاج عمل بيجين مجموعة كاملة من الإجراءات المتعلقة بالمرأة في مجالَي السلطة وصنع القرار، بما في ذلك إيلاء انتباه لآليات الاستبعاد المتبعة داخل المؤسسات، وعلاقات القوى غير المتكافئة والتصرفات والممارسات التمييزية.

٣ - وتشدد جماعة الضغط النسائية الأوروبية على أن وجود عدد من الآليات المختلفة يؤدي إلى نقص في تمثيل المرأة في عملية صنع القرار، منها: (١) التبعية الاقتصادية للمرأة؛ الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضرورية لتبوء مناصب صنع القرار السياسي؛ (٢) العوامل الرمزية المتصلة بأدوار الجنسين: لا يزال صنع القرار السياسي يعتبر حكراً على الرجل ولا يزال توزيع المهام داخل البيت يتم على أساس جنساني؛ (٣) المؤسسات والقوانين والعمليات الانتخابية: الأنظمة الانتخابية وشغل فترات ولاية متعددة، ودور الأحزاب السياسية، إلخ؛ (٤) الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما انعدام توفير خدمات رعاية المعالين بأسعار معقولة، تخلق حواجز إضافية.

٤ - لذا فإن حل هذه المشكلة ذات الطابع المعقد يستلزم وجود إرادة سياسية قوية واتباع نهج متعدد الأوجه يطال جهات فاعلة مختلفة.

٥ - وعليه، تحث جماعة الضغط النسائية الأوروبية الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على تطبيق خطة عمل منسقة تطل بمجالات سياسية وجهات فاعلة مختلفة بهدف إزالة الحواجز القائمة والتحرك في اتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين في صنع القرار في جميع مجالات.

تحقيق ديمقراطية التكافؤ: تحدٍ أمام الديمقراطية

٦ - في عام ٢٠٠٥، شغل الرجال نسبة ٨٤ في المائة من المقاعد البرلمانية في العالم في حين لم تشغل المرأة سوى نسبة ١٦ في المائة منها. لذا يهيمن الرجال على صنع القرار السياسي وعلى مجالات أخرى أيضا كصنع القرار في المؤسسات الدولية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية وكذلك في منع نشوب النزاعات وفضها في أنحاء العالم.

٧ - وتشكل أوجه عدم المساواة في صنع القرار تحديا للديمقراطية التي لا يمكن أن تكتمل ما لم تتحقق المساواة في المشاركة في صنع القرار في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. ويتعين إزالة آليات الاستبعاد والتمييز المتبعة في حق المرأة والملازمة للنظم السياسية والهياكل الاجتماعية بهدف تحقيق ديمقراطية التكافؤ والمساواة بين الجنسين في صنع القرار. وتضطلع الأحزاب السياسية بشكل خاص بدور بالغ الأهمية في السهر على استبعاد المرأة من الحياة السياسية.

٨ - ويشكل تحقيق التكافؤ استراتيجية تهدف إلى إحداث تحول عميق في طريقة عمل نظمنا الديمقراطية. فديمقراطية التكافؤ تتضمن التمثيل المتساوي للمرأة والرجل في مناصب صنع القرار. كما أنها تستند إلى فكرة مفادها أن الازدواجية هي في صلب الإنسانية لأن هذه الأخيرة مكونة من الرجال والنساء بالتساوي، وأنه ينبغي تمثيل كلا الجنسين لدى صنع القرارات التي تؤثر على حياة كل منهما.

٩ - لذا تناشد جماعة الضغط النسائية الأوروبية الأمم المتحدة ودولها الأعضاء اعتماد نصوص ملزمة تكفل ديمقراطية التكافؤ والمساواة في تمثيل المرأة والرجل في الهيئات المنتخبة والمعينة على جميع مستويات صنع القرار.

١٠ - وتناشد جماعة الضغط النسائية الأوروبية الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات (بما فيها فرض عقوبات مالية) تهدف إلى حمل الأحزاب السياسية على إزالة العوائق التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين في صنع القرار، والناجمة عن هياكل الأحزاب السياسية وطرق عملها.

١١ - وجماعة الضغط النسائية الأوروبية تناشد أيضا الأمم المتحدة ودولها الأعضاء كفالة تحقيق التوازن بين الجنسين في جميع الوفود الوطنية على المستوى الدولي وتطبيق آليات جديدة تعاقب الوفود التي لا تضم حدا أدنى من الممثلين من الجنسين من خلال حرمانها مثلا من حقها في التصويت.

١٢ - وأطلقت جماعة الضغط النسائية الأوروبية أيضا حملة لانتخاب امرأة لشغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة في الولاية المقبلة في عام ٢٠٠٦ وهي تحت الدول الأعضاء على البحث عن مرشحات مؤهلات لديهن سجل حافل والتزام قوي في مجالات السلم والأمن العالميين وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، وعلى التصويت لامرأة في الانتخابات.

الاستنتاجات

١٣ - بالنظر إلى وجود مختلف الحواجز التي تستثني المرأة من المشاركة الكاملة في صنع القرار على جميع المستويات، تقع على عاتق المجتمع والدولة مسؤولية تغيير طريقة عمل الحياة السياسية والهياكل الاجتماعية الأخرى. ويشكل تحديد الحصص أو تحقيق ديمقراطية التكافؤ إحدى الطرق للتغلب على العوائق التي تعترض المرأة.

١٤ - وتستخدم البلدان المختلفة في أنحاء العالم استراتيجيات مختلفة، إلا أنه يتعين التعجيل في وتيرة إحراز التقدم. ففي السنوات الـ ١٥ الماضية، اعتمد ٥٠ بلدا في العالم أنظمة حصص قانونية. وبفضل اعتماد هذه الحصص بات بعض البلدان مثل كوستاريكا وموزامبيق في مكانة أفضل من عدد من البلدان الأوروبية. وهذا يُظهر أن اتباع نهج المسار السريع للقيام بالخطوة اللازمة المؤدية إلى إيجاد العدد الكبير الضروري من النساء في الحياة السياسية أمر ممكن.

١٥ - بيد أن ديمقراطية التكافؤ أو المساواة في التمثيل بين المرأة والرجل في صنع القرار لا ينطوي على مجرد أرقام فحسب، بل يشكل أيضا شرطا للتغيير وينطوي على إدخال تغيير جذري في العقد الاجتماعي والهياكل الاجتماعية اللذين أنطا أدوارا مختلفة بكل من الرجل والمرأة لقرون حلت.